TUN

مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات
مراكش 2002
كلمة السيد منتصر وايلي
كاتب الدولة المكلف بالإعلامية والإنترنت
الجمهورية التونسية

باسم الله الرحمان الرحيم

حضرة السيد رئيس مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات
السادة الوزراء وممثلي الإدارات
حضرة السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
حضرات السادة والسيدات،

يسعدني أن أتوجه، باسم تونس، بهذه الكلمة إلى الدورة السادسة عشر لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات الذي يكتسي أهمية بالغة في تقييم ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بتدعيم قطاع الاتصالات الذي أصبح اليوم من القطاعات المحركة للاقتصاد والمجتمع.

ولا يسعني في بداية هذه الكلمة إلا أن أتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس على احتضان فعاليات هذا المؤتمر وعلى حفاوة الاستقبال.

وإذ نجتمع اليوم لتقييم حصيلة أربع سنوات، منذ مؤتمر مينيابوليس، من العمل المتواصل في سبيل النهوض بدور قطاع الاتصالات على المستوى العالمي، فإننا نأمل أن تفضي هذه الدورة إلى بلورة القرارات الكفيلة بمزيد دعم وتطوير هذا القطاع الاستراتيجي وضبط برنامج عمل واضح المعالم للرباعية القادمة.

حضرات السادة والسيدات،

إن قطاع الاتصالات، بمختلف تقنياته المتطورة والمتجددة وشبكاته الحديثة أصبح عنصرا دافعا للتنمية في جميع المجالات ومقياسا لتقدم الدول، وإن نسق التغير التكنولوجي السريع الذي يشهده عالم الاتصال أصبح يمثل عاملا أساسيا في تنشيط التفاعل الثقافي والتعاون العلمي والمبادلات التجارية والمالية، وهو ما غير المناهج المعهودة في هذه الميادين وبدل الأساليب التقليدية وأثر إلى حد بعيد في سلوك الأفراد والجماعات.

ومن هذا المنظور، فقد أصبحت تنمية قطاع الاتصالات رهانا حاسما أمام الدول، اعتبارا للتحولات الجذرية والمتسارعة، مما يجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها.

وحظنا في تونس، أننا كنا دوما وعبر تاريخنا شعبا وسطيا متفتحا، يعول على نفسه ويعمل في ذات الوقت على تدعيم التعاون مع الأصدقاء والأشقاء.

وقد تمكنت تونس من تحديد توجهات جوهرية واختيارات أساسية تنبع من النظرة الاستشرافية لسيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي، وهي نظرة تعتمد بالخصوص على إرساء مجتمع المعرفة وتوطين التقنيات الحديثة وتدعيم تفتح بلادنا على الخارج.

وفي هذا السياق فقد أنجزت بلادنا برامج مستقبلية طموحة ترمي إلى توسيع شبكة الاتصالات وتعصيرها وتأمينها وربطها بالشبكات الدولية وذلك باعتماد أحدث التقنيات الرقمية. كما تمكنا من تنويع خدمات الاتصالات عامة والخدمات الجديدة وذات القيمة المضافة على غرار خدمات الأنترنات وتراسل المعطيات والهاتف الرقمي الجوال ومن تطوير الخدمات عن بعد عبر شبكات الاتصالات من تطبيب وتكوين وشغل وذلك إلى جانب إدخال نظم جديدة مثل التجارة الإلكترونية، علاوة عن إنجاز شبكة اتصالات ريفية تغطي كافة المناطق النائية، إيمانا أن هذه الخدمات أصبحت تمثل المدخل الأساسي لمجتمع المستقبل، مجتمع المعلومات، في محيط يتميز بشمولية الاقتصاد العالمي واشتداد المزاحمة.

مع ذلك، شرعنا في إعادة التنظيم الهيكلي لقطاع الاتصالات على أسس متينة لإكسابه النجاعة المطلوبة والسرعة اللازمة في التحرك والمواكبة وقد تجسم هذا التوجه باعتماد مبدأ الفصل التدريجي والرصين بين الإطار الترتيبي والقانوني من ناحية ومجال الاستغلال من ناحية أخرى.

حضرات السادة والسيدات،

إن الحق في التواصل والاتصال أصبح اليوم حقا من حقوق الإنسان الأساسية، لذلك أقمنا في تونس، وانطلاقا من هذا المبدأ، مشروعنا الحضاري الذي تتلازم فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبذلك تنخرط تونس في المجهود الدولي في هذا المجال بما لديها من إمكانيات وخبرات لكون النجاح في هذا التمشي لا يتحقق بغير التعاون بين الدول والمساهمة الفعالة من قبل الجميع.

ولما كان التعاون الدولي القائم على التنسيق والتشاور والمساعدة المتبادلة هو الذي يضمن التنمية المتناسقة لشبكات وخدمات الاتصالات، سعت تونس لنسج علاقات وروابط ثنائية للتعاون مع العديد من البلدان الصديقة والشقيقة.

كما للشراكة بمفهومها الواسع، مكانة بارزة ضمن سياستنا الإنمائية في قطاع الاتصالات مكنت من بعث مراكز جودة وإشعاع إقليمي اعتمدت في جوهرها على الكفاءات والقدرات البشرية الوطنية.

حضرات السادة والسيدات،

إننا مقتنعون بأن الاتحاد الدولي للاتصالات، هذه المنظمة العتيدة، مدعوة إلى تعزيز دورها المحوري تجاه أمهات القضايا المتعلقة بتنمية الاتصالات على الصعيد الدولي والمساهمة في بلورة التمشي الذي يتلاءم وخصوصيات مختلف البلدان.

ومن هذا المنطلق، تضافرت جهود بلادنا مع سائر الأعضاء لإبراز الأدوار الجديدة الممكنة للاتحاد الدولي للاتصالات، خاصة من خلال الحرص المتواصل على أن يكون للاتحاد دور جوهري في تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وبهذه المناسبة، أتوجه بنداء لكافة الدول الأعضاء و أعضاء القطاعات في الاتحاد الدولي للاتصالات للمشاركة الفعالة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مستوى الإعداد والمساهمة في بلورة المحتوى.

وإذ نعرب عن تقديرنا البالغ للعناية التي أولتها الإدارة المغربية لموضوع الفجوة الرقمية بحرصها على تنظيم لقاء خاص بهذا الموضوع على هامش أشغال مؤتمر المندوبين المفوضين. فإننا نقترح اعتبار إعلان مراكش الصادر عن هذا المنتدى من الوثائق المرجعية في اعتماد قرارات المؤتمر المتعلقة بسد الفجوة الرقمية.

حضرات السادة والسيدات،

أملنا أن تتكب هذه الدورة السادسة عشرة، التي تنعقد في فترة انتقالية حاسمة على الصعيدين التكنولوجي والهيكلي، على تعميق النظر في الوسائل والآليات والبرامج الكفيلة بتنشيط الشراكة الفاعلة والتعاون البناء وتعبئة كل الموارد الضرورية لدعم تنمية هذا القطاع الاستراتيجي.

وإذ نؤكد مجددا على أن العمل المشترك من أجل تطوير قطاع الاتصالات عالميا هو واجب تحتمه على الجميع طبيعة العلاقات الإنسانية، فإننا نشدد خاصة على أن النجاح في هذا الميدان يستوجب التعاون المتضامن بين كافة الدول ومساهمة فعالة في أنشطة الاتحاد، فإن تونس لن تدخر جهدا لإنجاح القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها- جنيف 2003 وتونس 2005.

.

وفي السياق نفسه، حرصت تونس على الترشح لعضوية مجلس الاتحاد، لمواصلة المساهمة في بناء مستقبل الاتحاد لما فيه مصلحة الجميع.

وفي الختام، يسرني أن أجدد عبارات تقديرنا للمملكة المغربية الشقيقة، ملكا وحكومة وشعبا، لاستضافة هذا المؤتمر وللاتحاد الدولي للاتصالات على حسن التنظيم، راجيا لهذه الدورة التوفيق في التقدم بمسيرة المجتمع الدولي في هذا المجال بخطوات فعالة وثابتة.

وشكرا على حسن الانتباه والسلام.